

الجمع المشكك فما وضع وضعها واحدا لكثير غير محصور بلا شمول
وحكمه ان يتناول النفاثة وكثير لا الذي متى لو عطف لا
الترجيح فانه لا يثبت بواحد وثنتين **وانما الظاهر** فاعرف
مراده يستعمل في صفة وحكمه وجوب العمل باعرف ريقينا
مع احتمال التأويل والتعريف والنسخ **وانما النص** فما زاد
ظهوره على الظاهر بمعنى من المشكك حاشا كان او عانا غير محقق
بالسبب كقولنا **تعالى** والحق اليه البيع وحرم الربوا وحكمه وجوب
العمل بما يوجبها مع الاحتمال السابق وقد يطلق على مطلق
اللفظ ونظما القرآن والحديث **وانما المفتر** فما زاد وضوحا
على النص ببيان التفسير او التقرير لا يحتمل الا الفسخ نحو
قوله تعالى خلوخ الا ان صلحوها الآية وضوحا للملكة كقوله
اجمعون وطلق فيك **واحد** وحكمه وجوب العمل به
والاعتقاده مع احتمال **وانما الحكم** فما زاد قوة على الفسخ
لخوفه عن احتمال النسخ وحكمه وجوب العمل به والاعتقاد
بلا احتمال وهو لعينه ان انقطع احتمالها ببدل على الدوام
او بحسب محل الكلام وغيره ان انقطع بمضي زمان الوحي و
قطعية كل متفادته فيقط الادنى بالا على عند التعارض
اوقات وبارتية **وانما الحق** فما حقي مراده بهارض غير الضيقة
كما ترقى في الظاهر والناس وحكمه اعتقاد حقيقة المراد
ثم النظر في ان الاختصاصه لمزية فيشمله او نقصان فعاشله
وانما المشكك فما حقي مراده بحيث لا يدرك الا بالاشارة

انما الغرض

انما الغرض في المعنى فهو ان كنتم جنبا فاطمروا واستهارة بيعة
تحتوا ليرين من فضة وحكمه اعتقاد حقيقة المراد ثم الطلب ثم
التأمل ليظهر المراد **وانما الجمل** فما حقي مراده بحيث لا يدرك
الابتيان برحى وصعوانا ان يفهم معناه لفة اولم يردوا تعدد
ولا ترجيح وحكمه اعتقاد حقيقة المراد والتوقف الى بيان الجمل
ثم الطلب ثم التأمل ان احتاج وهو تفسير ان رشيقي وتأويل
ان افاد الظن والا فالجمال يتقلب الى الاشكال **وانما التثنية**
فما انقطع رجاء معرفة مراده وهو مشايد اللفظان لم يفهم
منه شيء كقطعات اوائل السور والمفهوم ان سبحانه الرادته
كالاستواء وحكمه اعتقاد حقيقة المراد والامتناع عن التأويل
بناء على لزوم الوقف على الله وان جوزة المشاخر وت
وفائدة التثنية على الاول ابتداء التفسيرين **انما الحقيقة**
فما استعمل فيها وضع له ويدخل فيه المر الجمل والمنقول
وحكمها ثبوتها مطلقا وامتناع نقيتها ورجحانها على الجواز
وان رجح على المشكك **وانما الجواز** فما استعمل في غير ما وضع له
لعلاقة بينهما ويعتبر السماع في نوعها لاشتمالها وصح
المشابهة حقيقة او اعتبارا او غير المشابهة فمنه الكون
والاول والاستعداد والحلول والسبية والجزئية والشرطية
لغويا كما ان الجواز وشهريا كما له به والبيع في النكاح ثم ان
كانت الاصل والفرعية من الطرفين جاز الجواز منها
كالسبب والمسبب المقصود به والكحل والجزء المستلزم